

دور صناديق الاستثمار في تعبئة مدخرات القطاع العائلي دراسة
تطبيقية علي جمهورية مصر العربية

أمانى علي محمد كريم

معيدة بقسم الاقتصاد

كلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق

أولاً: أهمية مدخرات القطاع العائلي في التنمية الاقتصادية

يحتل موضوع الادخار بصفة عامة أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، حيث تعتبر المدخرات أحدي الركائز الأساسية في بناء القوة الذاتية في الاقتصاديات القومية، فمن خلال التجارب التنموية الناجحة لبعض الدول اتضح أن هذه الدول اعتمدت بالدرجة الأولى علي رفع معدلات الادخار الوطني وبخاصة مدخرات القطاع العائلي التي يقبل عليها الأفراد اختياراً.

ولذلك فإن زيادة المدخرات المحلية – وبخاصة مدخرات القطاع العائلي – تعتبر أمراً حيوياً وضرورياً لتحقيق معدل مناسب – والتي يمثل ادخار الأفراد الجانب الأكبر منها – إذا أخذنا في الاعتبار تبني الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة ومتوسطة الأجل بهدف الوصول إلي التوظيف الكامل لكافة الموارد المتاحة في المجتمع.

1- مفهوم الادخار في النظرية الاقتصادية وأنواعه:

1-1- مفهوم الادخار في النظرية الاقتصادية:

يُعد الادخار من أهم العوامل التي ركز عليها الفكر الاقتصادي باعتباره العنصر المتحكم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية ، وفي ذلك فقد ذهب (نيركسه) إلي أن الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إنما يرجع إلي عدم قدرة الأفراد على الادخار ، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي "خلف، 2006".

وبذلك تمثل مشكلة انخفاض المدخرات المحلية في الدول النامية أهم العوامل المسؤولة عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وارتفاع حجم الدين الخارجي نتيجة الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل الاستثمارات ، ولكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج ، يكمن ذلك بالعمل على رفع الميل الحدي للادخار، وفي هذا الصدد يشير نيركسه إلي أن هناك الكثير من فائض العمل في البلدان الأقل نمواً على شكل بطالة مقنعة، وأن مثل هذه البطالة يعتبرها بمثابة ادخار كامن، وأن استخدامه لا يتضمن تخفيضاً في الاستهلاك الجاري، كما يرى أن مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي وإنما تعود إلي تبديد هذا الفائض، فالعبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة رأس المال الاجتماعي، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

وتُعرف النظرية الاقتصادية الكلية الادخار بأنه الجزء من الدخل القابل للتصرف غير الموجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة، وبذلك يمثل الادخار الفرق بين الدخل والاستهلاك، وقد عرف شومبيتر الادخار بأنه تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، ويعرفه ماريو ماريني بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات "الحقباتي، 1999".

وكما يُعرف الادخار بأنه الحد من الاستهلاك أو الامتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك، ثم توجيه هذا الجزء نحو الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج ويبرز هذا التعريف للادخار الأتي: "نورالقي، 2012".

- الادخار هو عملية اقتصادية يقوم بها كل من الأفراد والدولة معاً.
- أن الادخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد، أو من جانب
- الدولة عندما تُمارس العملية الادخارية بهدف الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي وتوجيه هذا الجزء نحو النشاط الاقتصادي الاستثماري.

وبذلك يمثل الادخار تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد القومي، حيث أن يتجه الأفراد للأحجام عن أنفاق كل الدخل المتاح (الجاري) على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات، ليحتفظون بجزء منه لشراء الأصول العينية، أو إيداعه في البنوك أو التعامل في سوق المال لشراء الأصول المالية، أو لسداد التزاماتهم، ومن ثم يتمثل ادخار الأفراد في الفرق بين دخلهم المتاح الجاري على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال نفس الفترة "صقر، 1983".

1-2- أنواع الادخار:

يمكن تناول أنواع الادخار وفقاً لعدة تقسيمات مختلفة كما يلي:

أولاً: طبيعة التكوين: الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

أ- الادخار الإجباري: ويُعرف بأنه الادخار المتروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الادخار دون وجود دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، مثل ما لدى الأفراد من ودائع، وحسابات ادخارية، والادخار عن طريق شراء شهادات الاستثمار بأنواعها، وصناديق التوفير في البنوك والبريد.

ب- الادخار الاختياري: وهو شكل من أشكال الادخار تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، ومن ثم يتمثل في إحداث قيد على الميل الطبيعي

للاستهلاك خاصة لدى الأفراد. وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تتمثل في كونه مصدراً لتمويل مشروعات استثمارية معينة، وكذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة كأقساط التأمين والمعاشات وكذلك التأمينات الاجتماعية، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال.

ثانياً: الحدود الجغرافية : الادخار المحلي والادخار الوطني.

من الضروري التمييز بين النشاطات الاقتصادية من إنتاج أو استهلاك أو ادخار أو استثمار أو تبادل التي تحدث داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وما تتم خارج حدودها ويكون ذلك من خلال مفهومي المحلي والوطني.

ا- الادخار المحلي:

هو عبارة عن مجموع مدخرات دولة داخل حدودها فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

ب- الادخار الوطني:

يُعرف الادخار الوطني بأنه الادخار المحلي مضافاً إليه صافي المعاملات الخارجية (صافي معاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، ففي حالة أن صافي المعاملات الخارجية قيمة موجبة، يكون للدولة لها حقوق لدى العالم الخارجي، وتأخذ هذه الحقوق عدة أشكال أهمها أصول مالية مثل العملات الأجنبية والأوراق المالية أو أصول إنتاجية ثابتة تحقق عائداً سنوياً، وفي هذه الحالة يكون الادخار الوطني أكبر من الادخار المحلي، أما إذا كان صافي المعاملات الخارجية قيمة سالبة، يصبح الادخار الوطني أقل من الادخار المحلي نتيجة لوجود عجز في معاملات الدولة مع الخارج.

ثالثاً: نوع المدخر (المصدر) :

في حالة تقسيم المدخرات وفقاً للمصدر توجد ثلاث مصادر للمدخرات وهي: القطاع العائلي – قطاع الأعمال - الدولة ومؤسساته.

ا- مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، ويتخذ هذا النوع من الادخار صوراً عديدة منها الاستثمار المباشر، والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر، ومن صور الادخار العائلي الأخرى هي المدخرات التعاقدية

مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية، وكذلك الزيادة في الأصول السائلة من خلال الأسهم والسندات، ومن أهم الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، المحفزات التي تمنح المدخرين في البنوك إلى جانب سعر الفائدة. وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار مثل

شهادات الاستثمار والإيداع وعقود التأمين "عجيمه، 2004".

ب- مدخرات قطاع الأعمال:

يمثل ادخار مؤسسات (قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من أرباحها في زيادة استثمارها.

ج- مدخرات الحكومية:

تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها المالية، وإلى الحد من الأنفاق العام بما لا يؤثر سلباً على الأهداف التنموية بهدف توجيه هذا الفائض نحو تمويل الاستثمار العام، أو الاحتفاظ به كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات القادمة نتيجة لزيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.

2- دور الادخار في التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد وتثبيت دعائم الاقتصاد لأي دولة وترتكز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج ولتتم هذه العملية لابد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع والخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما يسمى بالوجه المادي لعملية التنمية .

وأما الوجه الآخر لعملية تمويل التنمية فهو وجهها النقدي الذي يتمثل في توفير الأموال النقدية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لعملية التكوين الإنتاجي وبذلك يعتبر الادخار هو المصدر الحقيقي للتكوين الإنتاجي.

ولقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات المحلية الدعامه الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري

بين أفرادها بثتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها فى تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق مع أهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

وأظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق فى حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوى الدخل الكبيرة ولاسيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية ،وبعد ان ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى .

وتمثل هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل بالنسبة للفرد،ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها فى أى من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إما ان ينفقه فى مواجهة مطالبة المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم افاقا جديدة وفرصا أكبر للعمل والخدمة ، وفيما يتصل بالدولة فان المدخرات تخدمها فى تحقيق مايلي "عبد العظيم، 2010":

- توفير التمويل المحلى المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب والوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذى يصاحب عادة الانفاق على برامج التنمية والذى تنعكس اثاره فى الارتفاع المطرد للأسعار.
- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الانفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة فى الدخل المترتبة على الزيادة فى الانفاق فى تكوين مدخرات جديدة .
- الحد من الانفاق الاستهلاكى للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير والذى يساعد الدولة فى الحصول على النقد الاجنبى اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذى يعود على جميع افراد المجتمع بالنفع العام من جهة وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية. الافراد وزيادة إنفاقهم،ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الفر المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من استيرادها.
- خفض النفقات التي تواجهها الدولة فى توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الافراد وزيادة إنفاقهم ، ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الفرد المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من استيرادها.

معدلات الادخار بالنسبة للتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي يتضح من التعريف السابق للتنمية كذلك أهمية الاعتماد على المدخرات المحلية فى عملية الدول النامية وهي تعتبر ذات أهمية

قصوي، لأن زيادة معدل الادخار هو شرط لازم لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي، حيث إن ندرة الموارد المحلية هي العامل المحدد للنمو، بالإضافة إلي أن زيادة معدلات الادخار تزيد من فرص الاستثمار وتؤدي الي خلق فرص جديدة للعمالة المنتجة في المجتمع. ومما لا شك فيه أن الادخار المحلي – بصفة عامة – يكتسب وزنا مهما في الدول النامية بصفة خاصة، وذلك في ظل الظروف السائدة في كثير من هذه الدول والتي تتمثل في: (عمار, 2003).

- سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها عديدة من هذه الدول والتي نتج عنها زيادة الاعتماد علي المدخرات المحلية لتمويل التنمية وتكوين قيمة مضافة لرفع مستوي دخلها، لذلك أصبح من الضروري تعبئة الموارد المحلية والعمل علي زيادتها، مع ملاحظة أن زيادة الادخار القومي لا تتأتي إلا بزيادة الادخار العائلي والذي يمثل نسبة كبيرة في تكوين الادخار القومي، وكذلك العمل علي زيادة ادخار قطاع الأعمال العام والادخار الحكومي والادخار الخارجي.
- تطوير سوق المال وبالأخص سوق الأوراق المالية كإحدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح

الاقتصادي وهو ما يقتضي توفير المزيد من المدخرات المحلية لتنمية هذه السوق.

- العمل علي زيادة المدخرات الوطنية، حيث تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في الحصول علي تمويل أجنبي، وذلك لتصاعد المديونيات الخارجية لهذه الدول مما جعل من الصعب الاعتماد علي المدخرات الأجنبية لتمويل التنمية، لاسيما مع صعوبة الشروط المفروضة علي التمويل الأجنبي في السوق العالمي المعاصر، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة هذه الديون وهو ما يعتبر عائقا من عوائق التنمية.

ويؤكد كل ذلك علي أهمية توفير قدر كبير من المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة وهو لا يأتي إلا بالعمل علي زيادة حجم مدخرات القطاع العائلي التي هي أساس تكوين الادخار الإجمالي ، حيث نعتقد في أهمية هذا المكون من مكونات الادخار المحلي ، ويتضح ذلك من معرفة أن الادخار العائلي يمثل نسبة كبيرة جدا من الادخار المحلي الإجمالي ، كما نتضح هذه الأهمية من الاعتقاد في وجود إمكانيات ضخمة لتعبئة هذه المدخرات في مقابل وجود محدودية بالنسبة لأنواع الأخرى خاصة الادخار الحكومي والادخار الخارجي.

مدخرات القطاع العائلي في مصر قبل إنشاء صناديق الاستثمار

تهدف صناديق الاستثمار – في المقام الأول – إلي تجميع أموال المدخرين وتوجيهها إلي مجال استثمار غير بنكي يزيد من نشاط وفاعلية سوق الأوراق المالية، وكذلك حماية المدخرات الوطنية، سواء للمقيمين أو العاملين بالخارج، مما يساعد علي توطين هذه المدخرات ويمنع تسربها للاستثمار في الخارج.

وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مكونات الادخار المحلي، وهي تمثل كذلك الجانب الأكبر من المدخرات التي تقوم صناديق الاستثمار بتجميعها خاصة الصغيرة منها والمتوسطة إلي جانب مدخرات قطاع الأعمال الخاص.

يتمثل الادخار العائلي (ادخار الأفراد) في مصر، في الودائع التي يودعها الأفراد في البنوك، ومشترياتهم من شهادات الاستثمار، وودائعهم لدي صناديق توفير البريد، ومدخراتهم لي شركات التأمين، وأخيرا مشترياتهم من أسهم الشركات والسندات الحكومية خلال السنة أو السنوات محل الدراسة "ابو العلا، 1989".

ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بقيمة بوالص التأمين الخاصة بالقطاع العائلي، والبيانات الخاصة بحجم مشتريات الأفراد من الأوراق المالية، فإننا سوف نقتصر في هذا الجزء علي معرفة نصيب كل من البنوك وشهادات الاستثمار وصناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي هذه الأوعية الادخارية مجتمعه، وذلك خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، وهي الفترة السابقة علي إنشاء صناديق الاستثمار في مصر،

مع ملاحظة أن يبدأ هذا التحليل من عام 1988 حتى نتفادي أثر شركات توظيف الأموال علي مدخرات القطاع العائلي خلال الفترة التي باشرت فيها نشاطها في سوق المال المصري منذ نهاية السبعينيات وحتى أواخر الثمانينات (لقد برزت شركات توظيف الأموال في مطلع الثمانينات ، واستمرت في العمل حتى يونيو 1988 دون قانون ينظم أعمالها ويحكم رقابة الدولة في الإشراف

عليها حتى صدر القانون رقم 146 لسنة 1988 لتحقيق هذا الغرض) .

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

1- إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال(1988-1994):

يوضح الجدول التالي إجمالي مدخرات القطاع العائلي في مصر لدي الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك – شهادات الاستثمار – صناديق توفير البريد) وذلك خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994:

جدول (2-1)

إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك – شهادات الاستثمار – صناديق توفير البريد) في الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994 " مليون جنيه "

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	نهاية يونيو البيان
88.085	80.056	66.959	54.781	40.259	33.011	26.981	ودائع القطاع العائلي لدي البنوك
12.403	8.342	6.389	5.771	5.092	4.169	3.499	حجم مبيعات شهادات الاستثمار
1.673	1.236	1.027	0.885	0.771	0.650	0.645	ودائع صناديق توفير البريد
102.161	89.634	74.375	61.437	46.122	37.830	31.125	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة*

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعه من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، 1994/93.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن حجم مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة قد تزايد من عام إلي آخر خلال الفترة من عام 1988 وحتى عام 1994، حيث وصلت في نهاية يونيو 1994 إلي 102161 مليون جنيه في مقابل 31125 مليون جنيه في عام 1988.

وعلي ذلك يمكن القول إن السمة الأساسية لمدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة – خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 إلي نهاية يونيو 1994 – أنها كانت في تزايد مستمر من عام إلي آخر.

2- نسبة ودائع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من 1988 إلي 1994:

استحوذت البنوك - خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994 - على نسبة 86.22% من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة في عام 1994، وهو ما يدل على سيطرة البنوك على الجانب الأكبر من مدخرات القطاع العائلي في تلك الفترة. ويوضح الجدول التالي حجم ودائع القطاع العائلي لدي (البنوك التجارية - بنوك الاستثمار والأعمال - البنوك المتخصصة) خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، وكذلك نسبة هذه الودائع من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة.

جدول (2-2)

نسبة ودايع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994 "القيمة بالمليون جنيه"

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	نهاية يونيو
							إجمالي ودايع القطاع العائلي لدي البنوك
88085	80056	66959	54781	40259	33011	26981	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة
102161	89634	74375	61437	46122	37830	31125	نسبة إجمالي ودايع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة %*
86.2	89.3	90.0	89.2	87.3	87.3	78.6	

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 1994/93.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة.

ويتضح من بيانات الجدول السابق: أن حجم ودايع القطاع العائلي لدي البنوك (البنوك التجارية - بنوك الاستثمار والأعمال - البنوك المتخصصة)، خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، قد تزايدت من سنة إلي أخرى، حيث وصلت إلي 88085 مليون جنيه في نهاية يونيو 1994 في مقابل 26981 مليون جنيه في نهاية يونيو 1988.

وبحساب نسبة تلك الودائع من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة، نجد أن هذه النسبة كانت تمثل 88.1% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي

لدي الأوعية الادخارية المختلفة، وقد كانت أعلى نسبة لنصيب البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي - خلال تلك الفترة - في سنة 1999 حيث وصلت إلي 90.0%.

ومعني ذلك أن البنوك كانت تستحوذ علي نسبة كبيرة جدا من مدخرات القطاع العائلي خلال تلك الفترة، وربما يرجع السبب في ذلك - في نظرنا - إلي أن البنوك تعتبر الوعاء الأكثر تفضيلا وأكثر أماناً من جانب المدخر المصري، خاصة بعد ضياع أموال الكثير من المدخرين في شركات توظيف الأموال.

3- نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من 1988 إلى 1994:

تمثل مبيعات شهادات الاستثمار إحدى القنوات الخاصة بتعبئة المدخرات المحلية وبما أن القطاع العائلي هو القطاع الذي يقوم بشراء هذه الشهادات فإن هذه القناة تنضم إلي القنوات التي تنساب منها مدخرات القطاع العائلي، وبالتالي فهي ترفع من نصيب هذا القطاع ومساهمته في الادخار المحلي الإجمالي "عمار، 2003".

ويوضح الجدول التالي نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994.

جدول (2-3)

نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994 "القيمة بالمليون جنيه"

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	نهاية يونيو البيان
12403	8342	6389	5771	5092	4169	3499	حجم مبيعات شهادات الاستثمار
102161	89634	74375	61437	46122	37830	31125	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة
12.1	9.3	8.6	9.4	11.0	11.0	11.2	نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة %*

المصدر: بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، 1994/93.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن حجم مبيعات شهادات الاستثمار خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، قد تزايد من سنة إلى أخرى ليصل إلى 12403 مليون جنيه في نهاية يونيو 1994 في مقابل 3499 مليون جنيه في نهاية يونيو 1988.

وبمقارنة حجم مبيعات شهادات الاستثمار بإجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة لمعرفة نسبة مدخرات القطاع العائلي في شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة نجد أن هذه النسبة لم تتعد 12.1% من إجمالي مدخرات القطاع العائلي خلال الفترة المذكورة وكان ذلك في سنة 1994، في حين بلغت هذه النسبة 11.2%، 11.0%، 11.0%، 9.4%، 8.6%، 9.3% خلال السنوات 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993.

4- نسبة مدخرات القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة (1988-1994):

تأتي صناديق توفير البريد ضمن الأوعية التي ينساب منها ادخار القطاع العائلي، لأن القطاع هو المودع للمدخرات المودعة في تلك الصناديق، وإن كانت تلك المدخرات تمثل نسبة ضعيفة من إجمالي الادخار المحلي إلا أنها تتضم مع غيرها من القنوات المكونة للادخار العائلي، وباستعراض حجم الودائع في صناديق توفير البريد خلال الفترة من 1988 إلى 1994، نجده كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2-4)

نسبة مدخرات القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 إلى نهاية يونيو 1994 "القيمة بالمليون جنيه"

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	نهاية يونيو
1673	1236	1027	885	771	650	645	البيان
102161	89634	74375	61437	46122	37830	31125	حجم ودايع القطاع العائلي لدي صناديق توفير البريد
1.6	1.4	1.4	1.4	1.7	1.7	2.1	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة
							نسبة ودايع القطاع العائلي لدي صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة % *

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعه من التقرير السنوي للبنك المركز المصري،
1994/93.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن ودائع صناديق توفير البريد قد تزايدت من سنة إلي أخرى، وذلك خلال الفترة من 1988 إلي 1994، لتصل إلي 1673 مليون جنيه في نهاية يونيو 1994 في مقابل 645 مليون جنيه في نهاية يونيو 1988.

وعلي الرغم من ذلك فإن نسبة ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة - خلال تلك الفترة - نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتعد 1.7 من إجمالي هذه المدخرات، وكان ذلك في سنة 1989.

وبعد استعراض إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك -شهادات الاستثمار- صناديق توفير البريد)، نصيب كل وعاء من هذه الأوعية من إجمالي مدخرات القطاع العائلي، وذلك خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، يمكن القول إن البنوك كانت تستحوذ علي الجانب الأكبر من مدخرات القطاع العائلي، بلغ في المتوسط 88.1% من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة.

ثالثاً: مدخرات القطاع العائلي في مصر بعد إنشاء صناديق الاستثمار

تم في المبحث الثاني تناول مدخرات القطاع العائلي في مصر قبل إنشاء صناديق الاستثمار، وذلك خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994، وحددنا نصيب كل وعاء من الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك -شهادات الاستثمار - صناديق توفير البريد) من مدخرات هذا القطاع، وخلصنا إلي أن البنوك كانت تستحوذ علي نسبة كبيرة جدا من مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة بلغت في المتوسط حوالي 88.1% من إجمالي مدخرات هذا القطاع خلال تلك الفترة.

وفي هذا المبحث سيتم إلقاء الضوء علي كفاءة أداء صناديق الاستثمار في تعبئة مدخرات القطاع العائلي بعد إنشاء صناديق الاستثمار وذلك من خلال معرفة نصيب كل وعاء من الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك -شهادات الاستثمار -صناديق توفير البريد)، وكذلك معرفة ما إذا كانت صناديق الاستثمار قد أثرت علي نصيب هذه الأوعية المختلفة من مدخرات القطاع العائلي أم لا؟، ثم بعد ذلك مقارنة رؤوس أموال صناديق الاستثمار بمدخرات القطاع العائلي لدي البنوك،

باعتبار أن البنوك كانت هي القناة المهمة والرئيسية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي قبل إنشاء صناديق الاستثمار.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

1- إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال(1995-2012)

يوضح الجدول التالي إجمالي مدخرات القطاع العائلي في مصر لدي الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك- شهادات الاستثمار - صناديق توفير البريد)، وذلك خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012.

جدول (2-5)

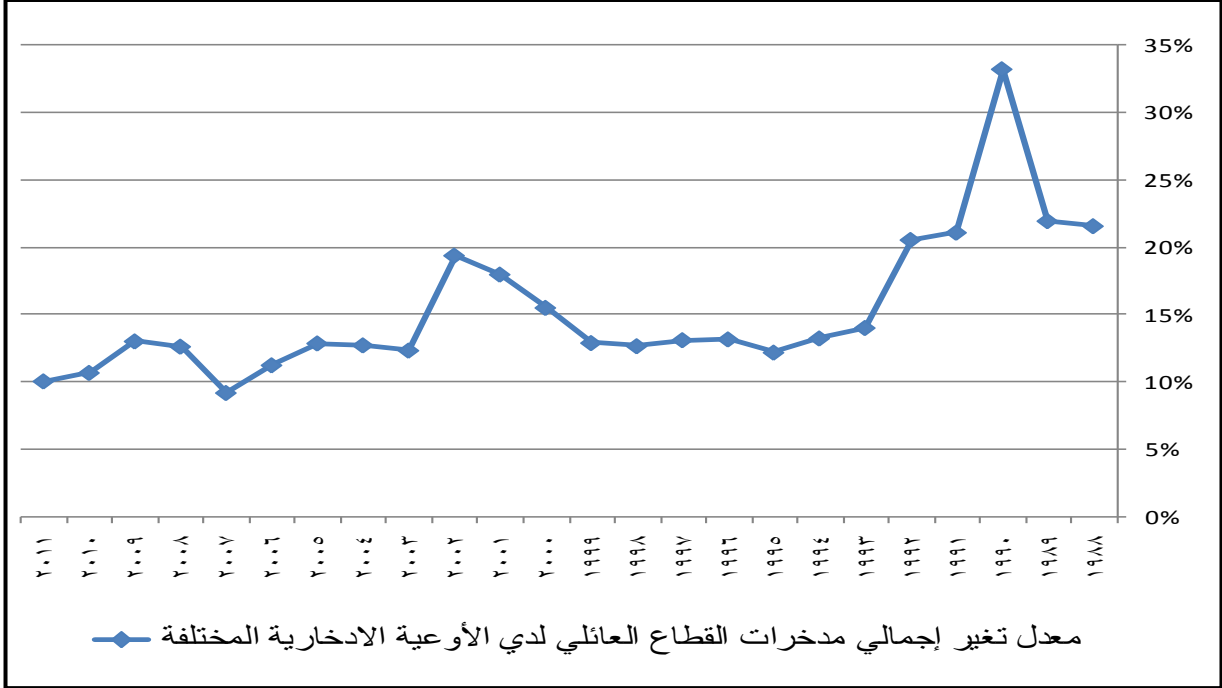
إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلف (البنوك- شهادات الاستثمار - صناديق توفير البريد) خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012"القيمة بالمليون جنيه"

نهاية يونيو البيان	ودائع القطاع العائلي لدي البنوك	حجم مبيعات شهادات الاستثمار	ودائع صناديق توفير البريد	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة*
1995	95627	17714	2302	115643
1996	105465	21031	3192	129688
1997	117618	24714	4380	146712
1998	12081	30694	6112	165887
1999	144468	34304	8051	186823
2000	161164	39007	10670	210841
2001	185768	43966	13727	243461
2002	220423	49008	17720	287151
2003	264705	55218	22800	342723
2004	296274	60178	28404	384856
2005	339678	58485	35506	433669
2006	380147	63697	45450	489294
2007	420124	68311	55667	544102
2008	447772	79354	66738	593864
2009	513768	81262	73581	668611
2010	574717	90931	89735	755383
2011	641280	94428	100031	835739
2012	710318	97745	111310	919373

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري،

2012/2011.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة.



شكل (2-1)

معدل تغير إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة

2- نسبة ودائع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من 1995 إلى 2012:

ذكرنا في المطلب الأول من هذا المبحث أنه خلال الفترة من نهاية يونيو 1988 وحتى نهاية يونيو 1994 كانت البنوك تستحوذ علي الجانب الأكبر من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة بلغ حوالي 88.1% في المتوسط خلال تلك الفترة. ويوضح الجدول التالي نصيب البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012، أي بعد إنشاء صناديق الاستثمار في مصر، وكذلك نسبة هذه الودائع من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة.

جدول(6-2)

نسبة ودائع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	البيان	ودائع القطاع العائلي لدي البنوك	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة*	نسبة ودائع القطاع العائلي لدي البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة %
1995		95627	115643	82.7
1996		105465	129688	81.3
1997		117618	146712	80.2
1998		12081	165887	77.8
1999		144468	186823	77.3
2000		161164	210841	76.4
2001		185768	243461	76.3
2002		220423	287151	76.8
2003		264705	342723	77.2
2004		296274	384856	77.07
2005		339678	433669	78.3
2006		380147	489294	77.7
2007		420124	544102	77.2

75.4	593864	447772	2008
76.8	668611	513768	2009
76.1	755383	574717	2010
76.7	835739	641280	2011
77.3	919373	710318	2012

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي

المصري، 2012/2011.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابق.

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن ودائع القطاع العائلي في البنوك خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012 تزايد، حيث تزايدت من عام لآخر خلال تلك الفترة لتصل في نهاية يونيو 2012 إلى 710318 مليار جنيه مقابل 95627 مليار جنيه في نهاية يونيو 1995.

ومن خلال البيانات يتضح أن البنوك تستحوذ على نسبة كبيرة من مدخرات القطاع العائلي خلال تلك الفترة، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 77,7% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع لدى الأوعية المختلفة، مقارنة بالنسبة قبل انشاء صناديق الاستثمار ومقدارها 88,1%، وبذلك فإن وجود صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية لم يؤثر بالقدر الكافي على حجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك.

ويرجع ذلك إلى العلاقة المتشابكة ما بين صناديق الاستثمار والبنوك التي تظهر في شكل علاقة تنافسية أو علاقة طردية، وتتمثل العلاقة التنافسية في أثر صناديق الاستثمار على الودائع في البنوك وخصوصا الودائع طويلة الأجل فهي تعتبر منافس قوى لوثائق صناديق الاستثمار أم العلاقة الطردية فتتمثل في اثر صناديق الاستثمار على إجراءات وأعمال البنوك وفقا لأحكام قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992، إذ تقوم البنوك بإنشاء معظم صناديق الاستثمار وتساهم في راس مالها وتحصل على إيرادات من إدارتها للصناديق وتحصل أيضا على عمولات حفظ الأوراق المالية لصناديق الاستثمار "عبد العظيم، 2010".

3- نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من 1995 إلى 2012:

يوضح الجدول التالي نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2007.

جدول (2-7)

نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012 "القيمة بالمليون جنيه"

السنة	البيان	حجم مبيعات شهادات الاستثمار	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة*	نسبة مبيعات شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة %*
1995		17714	115643	15.3
1996		21031	129688	16.2
1997		24714	146712	16.8
1998		30694	165887	18.5
1999		34304	186823	18.4
2000		39007	210841	18.5
2001		43966	243461	18.1
2002		49008	287151	17.1
2003		55218	342723	16.1

15.6	384856	60178	2004
13.5	433669	58485	2005
13	489294	63697	2006
12.6	544102	68311	2007
13.4	593864	79354	2008
12.2	668611	81262	2009
12	755383	90931	2010
11.3	835739	94428	2011
10.6	919373	97745	2012

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2012/11.

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: يتضح ان حجم مبيعات شهادات الاستثمار خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012 قد تزايد من سنة إلى أخرى ليصل إلى 97745 مليون جنيه في نهاية يونيو 2012 مقابل 17714 مليون جنيه في نهاية يونيو 1995 وإن كانت هذه الزيادة تتزايد بشكل متناقص.

وبمقارنة حجم مبيعات شهادات الاستثمار بإجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة لمعرفة نسبة مدخرات القطاع العائلي في شهادات الاستثمار من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة نجد ان هذه النسبة لم تتعد 15% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي خلال هذه الفترة.

4- نسبة مدخرات القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة (1995-2012):

تم القاء الضوء علي إن صناديق توفير البريد تعتبر إحدى القنوات التي ينساب من خلالها ادخار القطاع العائلي، وذلك باعتبار أن القطاع العائلي هو المودع للمدخرات المودعة في هذه الصناديق، والجدول التالي يوضح حجم هذه المدخرات ونسبتها من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة:

جدول (2-8)

نسبة مدخرات القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012 "القيمة بالمليون جنيه"

السنة	البيان	حجم ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد	إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة *	نسبة ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدي الأوعية الادخارية المختلفة %
1995		2302	115643	2
1996		3192	129688	2.5
1997		4380	146712	3
1998		6112	165887	3.7
1999		8051	186823	4.3
2000		10670	210841	5.1
2001		13727	243461	5.6
2002		17720	287151	6.2
2003		22800	342723	6.7
2004		28404	384856	7.4
2005		35506	433669	8.2
2006		45450	489294	9.3
2007		55667	544102	10.2
2008		66738	593864	11.2
2009		73581	668611	11
2010		89735	755383	11.9
2011		100031	835739	12
2012		111310	919373	12.1

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2012/11.

* حسب بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن حجم ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد - خلال الفترة من نهاية يونيو 1995 وحتى نهاية يونيو 2012 - قد تزايد من سنه إلي آخري ليصل إلي 111310 مليون جنيه في نهاية يونيو 2012 مقابل 2302 مليون جنيه في

نهاية يونيو 1995، وذلك كنتيجة منطقية للتزايد المستمر في إجمالي مدخرات القطاع العائلي في الأوعية الادخارية المختلفة خلال تلك الفترة.

وكذلك نجد ان نسبة ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة- خلال تلك الفترة - قد تزايدت من سنة إلي أخرى لتصل إلي 12.1% في نهاية يونيو 2012 في مقابل 2% في نهاية يونيو 1995.

وبالرغم من وجود صناديق الاستثمار خلال هذه الفترة الا انه لم يكن لها ادنى اثر على حجم ودائع القطاع العائلي في صناديق توفير البريد.

5- نسبة رؤوس أموال صناديق الاستثمار من ودائع القطاع العائلي لدى البنوك خلال الفترة من 1995 إلي 2012:

ترتب على تغير البيئة التمويلية الدولية تفكيك دور الوساطة المالية للبنوك كمقرض ومصدر للتمويل، حيث أخذت الاموال تتحول من أيدي البنوك الكبيرة التي كانت مهيمنة على الاسواق لمدة طويلة، وصارت تتدفق من قبل المستثمرين إلي المؤسسات التي تستثمر الاموال بشكل مباشر لصالح الجمهور ولحسابه مثل صناديق الاستثمار، وخاصة في أمريكا ودول أوروبا الموحدة. "قاسم، 1995".

ومع استحداث صناديق الاستثمار بمصر بهدف إيجاد وعاء إيداع غير بنكي يقوم بتجميع المدخرات واستثمارها نزيد فرص مشاركة القطاع الخاص في تداول أسهم شركات المساهمة في مصر، وهو ما يعتبر خطوة كبيرة في طريق زيادة مشاركة ذلك القطاع في تطوير وازدهار الاقتصاد المصري.

سبق أن رأينا أن البنوك قد استحوذت على الجزء الأكبر من مدخرات القطاع العائلي خلال الفترة ما قبل إنشاء صناديق الاستثمار في مصر بلغ حوالي 88.1% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي من الأوعية الادخارية المختلفة خلال تلك الفترة، وقد كان من المتوقع ان تتحول مدخرات القطاع العائلي تدريجيا نحو صناديق الاستثمار ليتم استثمارها في سوق الأوراق المالية، وعلى الرغم من مرور ما يزيد على عشرون عاما منذ بدء نشاط صناديق الاستثمار في مصر، إلا ان مدخرات هذا القطاع المهم والحيوي لدى البنوك في تزايد مستمر من سنة إلي أخرى ، وذلك دون أن يكون هناك أثر لصناديق الاستثمار على حجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك.

ويوضح الجدول التالي حجم رؤوس أموال صناديق الاستثمار المحلية العاملة في مصر وحجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك ونسبة رؤوس أموال صناديق الاستثمار المحلية العاملة في مصر من ودائع القطاع العائلي لدى البنوك خلال الفترة من 1995 إلى 2012.

جدول (2-9)

نسبة رؤوس أموال صناديق الاستثمار المحلية من ودائع القطاع العائلي لدى البنوك خلال الفترة من 1995 إلى 2012 "القيمة بالمليون جنيه"

السنة	البيان	ودائع القطاع العائلي لدى البنوك	رؤوس أموال صناديق الاستثمار المحلية	نسبة ودائع القطاع العائلي لدى البنوك من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة %
1995		95627	1200	1.25
1996		105465	2200	2.08
1997		117618	2900	2.46
1998		129081	3500	2.71
1999		144468	3800	2.63
2000		161164	3800	2.36
2001		185768	3900	2.1
2002		220423	3900	1.77
2003		264705	3900	1.47
2004		296274	3900	1.32
2005		339678	4900	1.44
2006		380147	6600	1.74
2007		420124	7500	1.78
2008		447772	7900	1.76
2009		513768	8550	1.66
2010		574717	9600	1.67
2011		641280	9900	1.54
2012		710318	10700	1.51

المصدر: جدول من إعداد الباحث من بيانات مجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2012/11 .

* حسبت بواسطة الباحث وفق البيانات السابقة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن ودائع القطاع العائلي لدى البنوك قد تزايد من سنة إلى أخرى خلال الفترة من 1995 إلى 2012 ليصل إلى 710318 مليار جنيه في 2012 مقابل 95627 مليار جنيه في 1995.

وكما يتضح كذلك أن نسبة رؤوس أموال صناديق الاستثمار من ودائع القطاع العائلي لدى البنوك ضئيلة حيث وصلت أعلى نسبة إلى 2.71% وكان ذلك في عام 1998، وان المتوسط العام خلال تلك الفترة لم يتعدى 1,85%.

وعلى الرغم من وجود صناديق الاستثمار في سوق المال المصري إلا إنها لم تؤثر على حجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، بل بالعكس فهي في تزايد مستمر من عام لآخر، هذا بالإضافة إلى ضآلة رؤوس أموال الصناديق بالمقارنة بحجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، ويرجع ذلك إلى العلاقة الطردية بين نشاط الصناديق والبنوك متمثلة في تحويلات عوائد صناديق الاستثمار مرة أخرى للدخار في البنوك، وإنشاء أغلب صناديق الاستثمار عن طريق البنوك وما ينتج عن ذلك من إيرادات لهذه البنوك تتمثل في العمولات المتعددة، كذلك إمكانية منح القروض بضمان وثائق الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط القطاع الائتماني بالبنوك.

الخلاصة :

● يحتل موضوع الادخار بصفة عامة أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، حيث تعتبر تنمية المدخرات إحدى الركائز الأساسية في بناء الاقتصاديات القومية، ويعرف الادخار – بصفة عامة – بأنه الجزء من الدخل المحقق الذي لم ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، وذلك خلال فترة زمنية معينة وعلى غرار هذا التعريف فإن مدخرات القطاع العائلي تمثل الفرق بين الدخل المتاح للتصرف و الإنفاق الاستهلاكي.

● خلال الفترة السابقة على إنشاء صناديق الاستثمار في مصر – من نهاية يونيو 1988 إلى نهاية يونيو 1994- كانت البنوك تستحوذ على الجانب الأكبر من المدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة (البنوك – شهادات الاستثمار- صناديق توفير البريد)بلغ ما يقرب من 88.1% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي لدى الأوعية الادخارية المختلفة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى ان البنوك كانت هي الوعاء الادخاري الأكثر

تفضيلاً لدى المدخر المصري خلال تلك الفترة خاصة بعد ضياع أموال الكثير من المدخرين في شركات توظيف الأموال.

• على الرغم من إنشاء صناديق الاستثمار في مصر قد استهدف إيجاد قناة ادخارية غير بنكية تناسب من خلالها مدخرات القطاع العائلي إلى سوق الأوراق المالية لزيادة مشاركة هذا القطاع المهم والحيوي في تنفيذ خطط التنمية، إلا أن وجود هذه الصناديق لم يكن له أثر على تغيير مسار مدخرات القطاع العائلي من البنوك إلى سوق الأوراق المالية، حيث ظلت ودائع هذا القطاع لدى البنوك في تزايد مستمر من عام إلى آخر رغم وجود هذه الصناديق، يضاف إلى ذلك ضآلة رؤوس أموال هذه الصناديق بالمقارنة بحجم ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، مع ملاحظة أن الجانب الأكبر من رؤوس أموال هذه الصناديق هو عبارة عن مساهمات من البنوك التي أنشأت صناديق الاستثمار.

المراجع

1. قاسم، منى، "صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1995).
2. عبد العظيم، عصام، دور صناديق الاستثمار في تعبئة الادخار المحلي وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير، (جامعة المنوفية: كلية التجارة ، 2010).
3. عمار، منى، دور صناديق الاستثمار في رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية مع التطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، (جامعة الأزهر: كلية التجارة بنات، 2003).
4. أبو العلا، لبنى، صناديق الاستثمار في مصر كأداة ادخار واستثمار، مجلة المال والتجارة، العدد 314، السنة 27، يونيو 1995.
5. نور اليقي، خلادى. دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012/2011.
6. الحقباني، فالح. الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي- مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1999.
7. عجمية، محمد و الليثي، محمد. التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها. ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،

8. خلف، فليح .التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
9. صقر،صقر.النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.